

سلوى بطيكي

مع الارتفاع غير المسبوق لعدد المصابين بفيروس "كورونا"، والذي تجاوز الفين ومئة إصابة امس، وفي ظل تباين الآراء والمواقف حيال قرار الإقفال التام بين من يضع الاولوية لوقف تمدد الوباء عبر "حجر البلاد بكاملها لأسبوعين او ثلاثة على الاقل"، وبين من يضع الاولوية للوضع الاقتصادي ويعاند الإقفال، يبدو لبنان على أبواب نقشي الموجة الثالثة من الوباء مع تخوف من ان يصل عدد الاصابات الى نحو 100 ألف إصابة. وهذا يعني أن "المنعطف خطير وأنا قاربنا المشهد الكارثي"، وفق ما قال وزير الصحة العامة حمد حسن. وتكفي مراقبة المسار التصاعدي للإصابات والوفيات وعدد الحالات الحرجة في المستشفيات في الاسابيع الأخيرة، حتى ندرك حجم الكارثة الصحية المقبلين عليها، اذا ما استمر استهتار المواطنين في تطبيق الاجراءات وتقااس السلطات المعنية عن المحاسبة. فالكثير من المواطنين لا يزالون يعيشون حال نكران لوجود وباء "كورونا"، فتراهم يهملون استعمال الكمامات ولا يلتزمون التباعد الاجتماعي المطلوب، ويقومون بل يشاركون أيضاً في حفلات الزفاف والمناسبات الاجتماعية والدينية من دون احترام لأي من قواعد الوقاية والحماية، فيما السلطات الامنية والبلدية تتساهل في اتخاذ الإجراءات الصارمة بحق من يخالف التعليمات.

والمشهد الأصعب الذي ربما ينتظر لبنان يتمثل في عدم جاهزية المستشفيات الخاصة حتى الآن بما يتناسب من معدات وبنية تحتية خاصة بمعالجة العدد الاكبر من مرضى "كورونا"، على رغم الطلب المتكرر من وزير الصحة واللجنة الوزارية المعنية بملف "كورونا" الى المستشفيات المبادرة الى تجهيز أقسام خاصة وبالسرية القصوى لتحمل جزء من العبء الاستشفائي الذي تتحمله المستشفيات الحكومية منفردة حتى الآن.

ولكن للإنبصاف، المشكلة ليست في عدم تجاوب المستشفيات، بل في عدم قدرتها على تأمين هذه الاقسام وتجهيزها بسبب عدم توافر التمويل اللازم نتيجة عدم ايفاء الحكومة بوعودها لدفع المستحقات المتركمة للمستشفيات، والتي تُقدر وفق نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة الدكتور سليمان هارون بنحو 2500 مليار ليرة، دُفع منها هذه السنة 231 ملياراً فقط. فهل سيعيش لبنان ما عاشته إيطاليا وإسبانيا من رعب انهيار المنظومة الاستشفائية في حال لم تسارع السلطات الرسمية إلى التوافق على اجراءات قاسية وحاسمة لمنع نقشي الوباء ووضع خطة تمويل طارئة لدعم المستشفيات وتجهيزها لاستقبال الأعداد المتزايدة من المصابين، خصوصاً تلك التي يستدعي بقاؤها في العناية الفائقة؟

لا يعترض النقيب هارون على توصيات اللجنة الوزارية بتجهيز المستشفيات بأقسام خاصة بـ"كورونا"، بل نعمل ما في وسعنا لإنتاج هذه الاقسام، ولكن الإقفال بين فترة واخرى يعوق هذا الامر، خصوصاً ان ثمة تجهيزات تحتاج الى اعمال هندسية، اضافة الى اننا نواجه صعوبة في تأمين اجهزة التنفس". لذا يطالب هارون وزارة الصحة عبر "النهار" بـ"تأمين هذه الاجهزة من الهبات التي تلقفتها من الخارج. فالمستشفيات ليس في مقدورها تأمينها، خصوصاً ان سعر الجهاز الواحد يقدر بـ 20 ألف دولار نقداً". ويذكر هارون بأن الاتفاق مع الحكومة "ركز على التعجيل في دفع المستحقات لكي يكون في مقدور المستشفيات تجهيز الاقسام وتشغيلها، خصوصاً انها تتطلب مبالغ كبيرة، علماً ان كلفة مريض كورونا تبلغ أضعاف كلفة المريض العادي ويتطلب مستلزمات طبية خاصة للوقاية. فتجهيز جناح من 20 سريراً خاصاً لمرضى كورونا يحتاج إلى ما بين 300 و 400 ألف دولار نقداً".

واستناداً الى احصاء نشرته "الدولية للمعلومات"، يبلغ عدد المستشفيات الحكومية العامة 29 مستشفى تضم 2,446 سريراً، و "هذه المستشفيات تم تشييدها بأموال حكومية (أو هبات وقروض من الخارج) وتدار من خلال مجالس إدارة تعيها الحكومة، ويفترض أن تؤمن هذه المستشفيات التوازن المالي في الإيرادات والنققات، ولكنها تعاني عجزاً نتيجة المحاصصة السياسية والطائفية في التعيينات، وأيضاً لتأخر وزارة الصحة والضمان الاجتماعي في تسديد المستحقات المالية المترتبة عليهما". ونشير ايضاً الى أن عدد المستشفيات الخاصة العاملة 136 مستشفى تضم 12,749 سريراً، و"هذه المستشفيات تستقبل المرضى سواء الذين يدفعون من مالهم مباشرة أو عبر شركات التأمين الخاصة أو من خلال الهيئات الحكومية الضامنة، ولكنها تمتنع في بعض الأحيان عن استقبال المرضى على نفقة وزارة الصحة بحجة نفاذ الاعتمادات وتأخر الدولة في تسديد المستحقات المترتبة عليها، وكذلك الحال في المرضى على نفقة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهذا الأمر يؤدي الى تراجع التقديمات والخدمات الصحية".

وتكثر تحذيرات المعنيين في القطاع الصحي من عدم قدرة المستشفيات على تحمل المزيد من المصابين، وأخرها تحذير نقيب اطباء لبنان في بيروت البروفسور شرف ابو شرف الذي أكد ان "الاقفال الجزئي في المناطق لم يعطِ النتائج المرجوة، ولا يزال عدّد الاصابات بفيروس كورونا يتزايد يومياً، وبلغت القدرة الاستيعابية للمستشفيات حدّها الأقصى، وخصوصاً أسرّة العناية الفائقة"، مطالباً بالاقفال التام لمدة اسبوعين او شهر حتى يتمكن القطاع الطبي والاستشفائي من الاهتمام بالاصابات الحالية.

من جهتها، تؤكد المستشفيات ان لديها حسن النية بتجهيز الاقسام المطلوبة ولكن ليس لديها الامكانيات لتقوم بهذه المهمة، "الحكومة طلبت منا تجهيز أقسام في المستشفيات من دون أن تكلف نفسها دعماً، لا بل تقوم بتأخير دفع المستحقات التي تتاهز الـ 2500 مليار ليرة. المستشفيات لا تطلب دعماً مجانياً بل نريد مستحقاتنا فقط لكي يكون في مقدورنا العمل بشكل طبيعي".

والى التعثر المادي الذي تعانيه المستشفيات، ثمة مشكلة تزيد حجم معاناتها وتتعلق بطلب مستوردي الادوية والمستلزمات الطبية الدفع نقدا عند تسليم البضائع. ووجه هارون كتابا الى رئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب في هذا الشأن، طلب فيه "اعفاء المستشفيات من التدابير التي اتخذها مصرف لبنان بالنسبة الى الدفع نقدا... فالمستشفيات ليس في مقدورها أن تدفع نقدا عند التسليم، فهي لا تقبض نقدا بل عبر تحويلات من وزارة المال والضمان الاجتماعي... هذا اذا حصلنا عليها".

وفق "الدولية للمعلومات" يبلغ عدد الأطباء المنتسبين الى النقابة نحو 13 ألفاً، "وهو رقم كبير، إذ إن هناك طبيباً واحداً لكل 460 شخصاً مقيماً، بينما النسبة العالمية هي طبيب لكل 1,200 شخص. ولكن على رغم ارتفاع عدد الطاقم الطبي، إلا ان نقص التجهيزات أدى الى ارتفاع عدد الاصابات بينهم". ويؤكد هارون ان ثمة 1800 إصابة بين الطواقم التمريضية والطبية والموظفين. من هنا يبرز التخوف من صعوبة توافر طواقم طبية تعمل في هذه الاقسام، وتاليا لا يمكن اجبارهم على العمل فيها على خلفية تخوفهم من إمكان نقل العدوى الى عائلاتهم. وتخوف هارون أيضاً من "أن تقوم المستشفيات تحت الضغط بتجهيز أقسام ل كورونا غير مطابقة للمواصفات المطلوبة بما يشكل خطراً على الصحة العامة، اي المزيد من الاصابات بالطواقم الطبية وارتفاع خطر العدوى من مريض الى مريض. الامر ليس بهذه السهولة، ويفترض بالحكومة دعمنا. المستشفيات لا تتهرب، ولكن ثمة واقعاً يجب مساعدتنا على معالجته".

وفيما تعارض القطاعات الاقتصادية قرار الإقفال، يرى هارون أن "الإجراءات المطلوبة لمواجهة عملية الإنتشار لا يمكن تطبيقها بسبب الأوضاع الإقتصادية التي تمر بها البلاد"، لذا يعتبر أن "الحل الأفضل هو إقفال البلاد لمدة شهر ونصف شهر للسيطرة على الوباء". وهو ما كان اقترحه وزير الصحة خلال اجتماع اللجنة الوزارية... "البدء بهذه المرحلة من شأنه أن يريح المستشفيات والقطاع الطبي الذي سُجّلت في صفوفه إصابات كثيرة ب كورونا، ليعود وينطلق من جديد لمواجهة المرحلة المقبلة، خصوصاً مع تسجيل نقص في الكادر الطبي نتيجة هجرة مئات الأطباء والممرضين".